

اقتصاد

أبل تدفع ضرائب قيمتها 38 مليار دولار عن أموالها خارج الولايات المتحدة



من المنتظر أن تدفع شركة أبل، عملاق صناعة الإلكترونيات، ضرائب بقيمة 38 مليار دولار عن أموالها النقدية بالخارج التي تبلغ 250 مليار دولار، وذلك بعد تغييرات في قواعد الضرائب الأميركية.

وتخطط الشركة لبناء مجمع جديد في الولايات المتحدة، وتوفير 20 ألف فرصة عمل جديدة.

وقالت أبل إن خططها ستساهم بأكثر من 350 مليار دولار في الاقتصاد الأميركي على مدى السنوات الخمس المقبلة.

ولم تذكر الشركة قيمة الأموال في الخارج التي سيتم إعادتها إلى الولايات المتحدة.

وقال الرئيس التنفيذي تيم كوك، إن شركة أبل تركز استثماراتها "في مجالات يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على خلق فرص العمل".

وتوظف شركة أبل حوالي 84 ألف شخص في الولايات المتحدة، وتوقع أن تنفق 55 مليار دولار مع موردين ومصنعين محليين هذا العام.

ولدى الشركة مراكز بيانات في سبع ولايات. ومؤخراً، دشنت عملية توسيع عملياتها في ولاية نيفادا.

إنفاق رأسمالي

وتخطط أبل لإنفاق أكثر من 10 مليار دولار على

مراكز بيانات على مدى خمس سنوات، كجزء من خطة إنفاق رأسمالية بقيمة 30 مليار دولار. وسيتم الإعلان عن موقع المجمع الصناعي الجديد لشركة أبل، في وقت لاحق هذا العام، والذي سيضم موظفي الدعم الفني.

وأعلنت الشركة في وقت سابق أنها تخطط لإنفاق رأسمالي بقيمة 16 مليار دولار في عام 2018، بزيادة حوالى 15 مليار دولار في العام السابق.

والإنفاق الرأسمالي هو تخصيص رأس مال محدد في فترة محددة للاستحواذ أو تحسين أصول طويلة الأجل، مثل إنشاء مصانع أو شراء معدات جديدة.

التغييرات الضريبية

وتعد أبل أحدث شركة تعزز خططها الاستثمارية في أميركا بعد إصلاح قانون الضرائب في البلاد.

وأدت التغييرات إلى خفض الضرائب على الشركات من 35 إلى 21 في المئة.

وقال الرئيس دونالد ترامب إن التخفيضات ستجعل الولايات المتحدة أكثر قدرة على المنافسة وتحفز الشركات المحلية على الاستثمار في الداخل.

وأشاد رئيس مجلس النواب بول ريان، وهو عضو في الكونغرس وقاد حملة الإصلاح الضريبي، بخطة أبل الاستثمارية وتوفير فرص عمل.

الاستثمارية وتوفير فرص عمل.

المصارف المركزية توسع مهماتها لتحفيز الاقتصاد

دور محوري

تغير دور السياسة النقدية مع الوقت حيث تحولت من أداة تقنية بحتة لتصبح أداة أساسية في ثبات الاقتصاد. وتبقى خيارات السياسات النقدية عاملاً أساسياً في ردع الأزمات النقدية، المالية وحتى الاقتصادية التي قد تعصف بالبلد. من هنا يظهر المصرف المركزي كقوة ضاربة لا مجال لتسييسها.

على مرّ السنين تغيرت أدوار المصارف المركزية تحت تأثير عوامل عدة على رأسها الإطار المالي والاقتصادي العالمي كما وتطور الهندسات المالية المستخدمة في الأسواق.

وتحول دور المصرف المركزي من أداة تقنية بسيطة هدفها تنظيم، مراقبة وتمويل العمل المصرفي ليصبح أداة أساسية في الثبات الاقتصادي. وبصرف النظر عن الأهداف المعلنة للسياسات النقدية لدعم الدورة الاقتصادية، يرى الاقتصاديون أن السياسة النقدية لها دور أساسي في دعم الثقة أو إضعافها في الاقتصاد والنظام المصرفي.

لا تؤثر السياسة النقدية مباشرة إلا على الشق القصير الأمد من منحنى العائد (Yield Curve) وذلك من خلال تعديل كلفة السيولة. أما باقي المنحنى فإن التأثير يأتي من خلال الآثار الناجمة عن السياسة ومن خلال عوامل مالية أخرى (سعر الصرف، الأسهم..).

وبالتالي فإن فعالية هذه السياسة تعتمد بشكل رئيسي على آلية التأثير (Transmission Mechanism). فتواتر التأثير للسياسة النقدية

إذا أخذنا بالإعتبار أن السياسة النقدية تؤثر على سعر الفائدة وعلى توقعات اللاعبين الاقتصاديين، فإن النظرية الاقتصادية تميز بين ثلاث قنوات للتأثير على منحنى العائد على الأمد الطويل:

أولاً - القناة التقليدية لسعر الفائدة: هذه القناة هي القناة الرئيسية التي تستخدمها النظريات الماكرو-اقتصادية حيث أن الخيارات النقدية تؤثر على سعر الفائدة أو على مُجمَل أسعار الفائدة (range of interest rates) وبالتالي على مُجمَل القرارات المتعلقة بالطلب والعرض على مُختلف أسواق السلع والخدمات.

عملياً، تداعيات السياسة النقدية هي مباشرة، ملموسة وسريعة على العمليات على الأمد القصير منها على العمليات الأمد البعيد.

ففي حال كان هناك إنخفاض في أسعار الفائدة، فإن التداعيات الطبيعية هي كالتالي:

(أ) - التأثير ينسحب على كل العمليات على الأمد القصير حيث تقل كلفة الاقتراض.

(ب) - تؤدي إلى زيادة انحدار منحنى العائد ويزيد من ربحية المصارف (التي لديها موارد قصيرة ووظائف طويلة).

(ج) - تؤدي إلى إنخفاض أسعار الفائدة على الأمد البعيد كدرة فعل على توقعات بإنخفاض دائم لأسعار الفائدة مما يقلل من كلفة رأس المال على الأمد الطويل.

كل هذا يدفع إلى تحفيز إستثمارات الشركات وطلب الأسر على السلع والبضائع الطويلة العمر خصوصاً العقارات منها.

نظرياً القناة التقليدية لسعر الفائدة تسلط الضوء على سعر الفائدة الحقيقي على الأمد الطويل بدلاً من سعر الفائدة



الأسمي على الأمد القصير. وهذا الأخير هو الذي يتأثر الأكثر بتعديل سعر الفائدة من قبل المصرف المركزي. والعلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الاسمي يمكن تبريرها بقسوة الأسعار (النموذج الكينيزي)، أو بعقلانية التوقعات (النموذج النيوكلاسيكي) التي تدفع إلى رؤية الفائدة على الأمد الطويل كمعدل لتوقعات الفائدة على الأمد القصير.

الهدف الأساسي لأسعار الفائدة الحقيقية تكمن بثبات أن السياسة النقدية تُعطي نفس الفعالية حتى ولو كانت الفائدة الاسمية ضئيلة أو توازي صفر. في هذه الحالة يخلق التحفيز النقدي الذي يتمثل بضخ كبير للمال، توقعات بارتفاع الأسعار ويؤدي إلى خفض سعر الفائدة الحقيقي وبالتالي تحفيز الاقتصاد.

إنتقادات عدة تم إطلاقها في اتجاه القناة التقليدية لسعر الفائدة وأهمها: (1) ارتفاع التضخم في حال لم تكن توقعات اللاعبين الاقتصاديين موثوقة، (2) ارتفاع أسعار الفائدة على الأمد البعيد نتيجة ارتفاع الإنفاق العام الذي يؤدي إلى ارتفاع إصدار سندات خزينة، (3) احتمال تأخر ردة فعل السياسة النقدية في خفض الفائدة قد تؤدي إلى ارتفاعات قوية للتضخم.

ثانياً - قناة أسعار الأصول: هذه القناة تركز على تداعيات السياسة النقدية على أسعار الأصول وعلى عائداتها (مثل العملات الأجنبية، الأسهم، العقارات...)

بإستثناء السندات. ويُنظر إلى السياسة النقدية من وجهة نظر تخصيص الثروة التي لا تقتصر، كما في النهج التقليدي، على اختيار «السيولة مقابل السندات». على هذا الصعيد يتم البحث عن أصول في مقابل السندات:

(أ) - العملات: حيث أنه وفي إقتصادات مفتوحة وفي ظل سعر صرف عملة حر، يؤدي التخفيف النقدي إلى انخفاض قيمة العملة وبالتالي تحفيز الصادرات ومعها تنخفض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية.

(ب) - الأسهم: تأثير السياسة النقدية على سوق الأسهم ممكن أن يكون بطريقتين (1) من خلال تأثير الثروة التي تؤثر على استهلاك الأسر أو من خلال التأثير على إستثمار الشركات (نظرية «توبين»).

(ج) - العقارات: على مثال سوق الأسهم، تؤثر السياسة النقدية على أسعار العقارات والإستثمار في العقارات وذلك طبقاً لنظرية «توبين». وعلى الرغم من أهمية أسعار العقارات، تمتنع المصارف المركزية عن إدخالها في أهدافهم في السياسة النقدية المُتنبعة بإستثناء مصرف لبنان الذي تميز بدعم للقطاع العقاري من خلال رزم تحفيزية للحفاظ على أسعار مقبولة تمنع انهيار هذا القطاع وبالتالي خلق فقاعات قد تطل المصارف التجارية.

*المصارف التجارية.

التتمة في الصفحة 8

موجة نزوح في رؤوس الاموال من كردستان إلى مدن العراق



دفعت مشكلات كردستان المتركمة العشرات من المستثمرين إلى ترك أعمالهم في كردستان واستثمار رؤوس أموالهم في وسط وجنوب العراق.

وجهت الأزمة المالية والحروب والمشكلات الداخلية والخارجية خلال السنوات الثلاثة الماضية ضربة كبيرة إلى سوق كردستان، ولم يقف الأمر عند انسحاب المستثمرين الأجانب من أسواق كردستان فحسب، بل بات معظم رجال الأعمال الكرد يعتبرون سوق كردستان بيئة غير مناسبة للأعمال.

يرى أحد المستثمرين أنه إذا كانت هناك بوابة لتطوير أعماله فهي المدن العراقية فقط وليست كردستان.

ومشكلة المستثمرين تكمن في أن حكومة الإقليم لم تعد تدعهم كما كانت في السابق من حيث توفير الكهرباء والوقود بسبب الأزمة المالية والسياسية الأمر الذي اضر بأعمالهم، كما ازدادت الرسوم مقارنة بالأعوام السابقة الأمر الذي لم يبق فرصة للمستثمرين لقيام باستثماراتهم.

وادت الأزمة السياسية بين أربيل وبغداد إلى قطع الميزانية عن إقليم كردستان منذ عام 2014 ما شكل ضربة كبيرة لاقتصاد الإقليم الذي كان يشهد ازدهاراً ملفتاً منذ أعوام، فتوقفت معظم المشاريع الاستثمارية تدريجياً كما قل نشاط ما انجز منها وصولاً إلى اغلاق بعضها تماماً.

قانون الاستثمار في إقليم كردستان بنص على دعم الحكومة للمستثمرين من حيث توفير الوقود والكهرباء وعدم فرض الضرائب على المشاريع الا بعد مرور عشرة أعوام على إنجازها.

أحمد علي هو مستثمر يقيم في محافظة أربيل منذ أعوام، يعمل أحمد الآن على إنشاء مشروع استثماري في محافظة كركوك يتكون من مول وسوقٍ خصص له مبلغ 50 مليون دولار، كما تسلم مشروعاً سكنياً في محافظة ذي قار، إلا أنه لم يبدأ العمل فيه.

ويقول أحمد علي إن "السبب وراء ذلك معروف فالسوق في كردستان تمتاز بالبرودة وتعاني من أزمة اقتصادية ويبحث المستثمر بدوره عن فرص عمل يبدأ الاستثمار فيها أينما وجدها، ويشكل وسط وجنوب العراق الآن أفضل سوق بالنسبة لنا".

وأضاف "لقد افاد المستثمرون الكرد من الفرصة السانحة في المحافظات العراقية وهذه خطوة جيدة

فأينما يستثمر المستثمر الكردي يعود النفع في النهاية على إقليم كردستان".

يملك إقليم كردستان حوالي ألف مستثمر، منهم مئة مستثمر كفاء، يستثمر 20% منهم في محافظات وسط وجنوب العراق بينما يستثمر قسم آخر خارج العراق.

وقال ياسين محمود المتحدث باسم اتحاد مستثمري كردستان "لقد واجهنا خلال الأعوام السابقة أزمة مالية وتباطؤاً وتراجعاً كبيراً في الاستثمارات، وقد ترك 20% من المستثمرين سوق إقليم كردستان بسبب تراجع الطلب على المشاريع الاستثمارية وخسارة بعض المشاريع الأرباح".

وأضاف "يعود السبب في توجه المستثمرين إلى خارج الإقليم ومحافظات جنوب العراق إلى العقبات التي خلقتها حكومة الإقليم لقطاع الاستثمار، إذ أصدرت الحكومة تعليمات لمعالجة الأزمة المالية تعارض قانون الاستثمار، إذ ينص القانون على توفير الكهرباء بشكل دائم وبأسعار تشجيعية كما يدعو إلى عدم فرض الضرائب على المشاريع الاستثمارية لمدة عشرة أعوام، ولكن الحكومة تعمل بخلاف القانون والتعليمات".

إحصاءات اتحاد مستثمري كردستان التي تحدث عنها ياسين محمود تشير إلى أن مستثمري الإقليم استثمروا أكثر من ملياري دولار في المحافظات العراقية ويقول: "لو استثمر هذا المبلغ في إقليم كردستان لكان سيوفر فرص عمل لأكثر من 80 ألف مواطن".

من الصحيح أن هناك عدداً لاقتاً من المستثمرين تركوا سوق كردستان ومنهم من أفلس، إلا أن هناك أعداداً كبيرة من المستثمرين في كردستان يحاربون هذه الأوضاع الصعبة ويرون أنه سيأتي يوم يفرج فيه الوضع الراكد وستعود السوق إلى الازدهار من جديد.

السعودية تتمسك بتشييد أعلى ناطحة سحاب في العالم

وقع مطورون عقاريون يسعون لبناء أعلى ناطحة سحاب في العالم في مدينة جدة السعودية عقداً قيمته 620 مليون ريال (165 مليون دولار) لتنفيذ أعمال البنية التحتية في الموقع مما يعني أن المشروع سينفذ رغم الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

وقالت شركة جدة الاقتصادية، التي تقود الكونسورتيوم المسؤول عن المشروع، في بيان إن شركة الفوزان للمقاولات العامة فازت بالعقد على أن ينتهي العمل خلال 12 شهراً.

وبدأ تشييد برج جدة، الذي كان متوقفاً أن تصل تكلفته إلى 1.2 مليار دولار في البداية، منذ عدة أعوام وقال مسؤولون في وقت سابق إن البناء سينتهي بحلول 2020. ولم تذكر شركة جدة الاقتصادية في بيانها إن كان هذا الإطار الزمني ما زال قائماً.

بدأ العمل في المشروع في وقت كان الاقتصاد السعودي مزدهراً فيه لكنه يواجه بيئة أكثر صعوبة الآن حيث تواجه سوق العقارات في المملكة مصاعب بسبب الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن تراجع أسعار النفط.

رئيس شركة المملكة القابضة الأمير الوليد بن طلال ورئيس مجموعة بن لادن بكر بن لادن محتجزان منذ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي فيما يتعلق بتحقيقات فساد واسعة النطاق. والشركتان ضمن الكونسورتيوم المسؤول عن المشروع.

ويظهر عقد تنفيذ أعمال البنية التحتية أن السلطات السعودية ترغب في استمرار العمل بالمشروع ولا تريد أن يعرقل التحقيق العمل.

ومن المتوقع أن يتجاوز ارتفاع برج جدة الألف متر ليتجاوز برج خليفة في دبي الذي يتجاوز ارتفاعه 828 متراً.

أظهرت دراسة جديدة أن انتعاش قطاع الطاقة الشمسية في الصين العام الماضي ساعد في دفع الاستثمار العالمي في قطاع تكنولوجيا الطاقة النظيفة المتجددة نحو تسجيل مستويات قياسية.

وأشارت الدراسة، التي أجرتها مؤسسة بلومبيرغ لتمويل الطاقة الجديدة، إلى أن إجمالي حجم الاستثمار العالمي سجل زيادة بواقع 3 في المئة، مقارنة بترجع عام 2016، ليصل إلى 333.5 مليار دولار، بما يعوض تراجع الاستثمارات في اليابان وألمانيا وبريطانيا.

وتعتبر البيانات المعلنة ثاني أفضل بيانات سنوية حتى الآن بعد تسجيل القطاع حجم استثمارات بلغت 360.3 مليار دولار في عام 2015.

وقال جون مور، المدير التنفيذي للمؤسسة: "بعد إجمالي حجم الاستثمارات المسجلة عام 2017 الأفضل بالنظر إلى التكاليف الرأسمالية للتكنولوجيا الشمسية التي تواصل تسجيل تراجع حاد".

وسجل حجم الاستثمار في الطاقة الشمسية 160.8 مليار دولار في عام 2017، بزيادة قدرها 18 في المئة على الرغم من تراجع التكلفة الرأسمالية للميغواط بواقع الربع، وتسهم الصين بنحو نصف حجم الاستثمارات، حوالي 86.5 مليار دولار، بزيادة 24 في المئة، وفقاً للدراسة.

وقال جوستين وو، مدير المؤسسة لمنطقة آسيا-المحيط الهادي: "عززت الصين قدرتها الشمسية بنحو 20 غيغوات في عام 2017 على نحو فاق المتوقع".

كما تراجع حجم الاستثمار في طاقة الرياح بواقع 12 في المئة العام الماضي مسجلاً 107.2 مليار دولار بعد ارتفاع عام 2016.

وتأتي الولايات المتحدة بعد الصين في الترتيب في حجم استثمارات يصل إلى 56.9 مليار دولار، على الرغم من المناخ السياسي غير المواتي للرئيس

استثمارات الصين في الطاقة الشمسية تنعش أسواق الطاقة النظيفة عالمياً



الأميركي دونالد ترامب الذي أعرب عن شكوك بشأن اتفاقية تغير المناخ وسحب بلاده من اتفاقية باريس.

وأبرزت الدراسة "تراجع نيرة التأييد بشأن الطاقة المتجددة" لدى واشنطن.

كما شهدت بعض الدول نمو حجم الاستثمارات بأكثر من الضعف، مثل السويد التي سجلت أربعة مليارات دولار وأستراليا التي سجلت 9 مليارات دولار.

وسجلت مصر زيادة دفعت إجمالي حجم الاستثمارات إلى 2.6 مليار دولار، في حين سجلت الإمارات زيادة بواقع 23 مرة ليصل حجم الاستثمارات إلى 2.2 مليار دولار.

وشهدت أوروبا تراجعاً في حجم الاستثمار في الطاقة المتجددة وصل إلى 57.4 مليار دولار، بعد أن سجلت ألمانيا وبريطانيا تراجعاً بنسبة 26 في المئة و 56 في المئة على التوالي.

وسجلت اليابان تراجعاً بواقع 16 في المئة، في حين سجلت الهند تراجعاً بواقع 20 في المئة ليصل حجم الاستثمارات إلى 11 مليار دولار.

وتقول مؤسسة بلومبيرغ إن العام الماضي شهد تشغيل 160 غيغوات قياسية من الطاقة المتجددة، بدون حساب الطاقة الكهرومائية، موزعة بين 98 غيغوات طاقة شمسية و 56 غيغوات طاقة رياح.

وأشارت المؤسسة إلى أن قطاع التكنولوجيا الذكية للطاقة، مثل تخزين الطاقة، يحرز تقدماً أيضاً.